الغرض من التصنيف وأهدافه

يشكل التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية مبادرة على المستوى الوطني لرصد برامج التعليم، والتخصصات والمؤهلات التي تقدّمها كافة المؤسسات التعليمية، وقطاعات التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وتصنيفها وتحليلها، كما يضع معالم واضحة ومحددة لمسارات الانتقال والتقدم داخل النظام التعليمي وفق معايير ثابتة وموحدة في ضوء المعايير الدولية لتصنيف مستويات ومجالات التعليم؛ للمساعدة على تدويل برامج التعليم الوطنية ومؤهلاتها المكتسبة، وتبويبها في مجموعات متجانسة من مجالات التعليم، وتخصصاته، ومستوياته بما يُسهل من عمليات المقارنة والتأويل على الصعيد الدولي.

يُعد التصنيف أحد الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها المنصة الوطنية الموّحدة للتوظيف كأحد المدخلات التي تربط التخصصات التعليمية بالفرص الوظيفية المناسبة والمتاحة لكل تخصص، بما يساعد في تنظيم عمليات التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، ويوائم الفرص الوظيفية المناسبة لخريجي كل تخصص، ويقدم خدمة جليلة للطلاب في تخطيطهم المستقبلي لحياتهم التعليمية والمهنية، بالإضافة إلى مساعدة المسؤولين ومتخذي القرار في قطاعات التعليم والتدريب بالمملكة؛ لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز الجهود المبذولة لتطوير سوق العمل، وتوفير فرص وظيفية أكثر.

أهمية التصنيف

برزت أهمية التصنيف والحاجة إليه بشكل رئيس من حالة اللامعيارية، والتكرار، والتعددية المطلقة لمسميات البرامج التعليمية وتخصصاتها، والمؤهلات المكتسبة منها على الرغم من كونها متماثلة بدرجة كبيرة في البنية والهيكل والمحتوى، مما خلق إشكالية كبيرة لدى الجهات المعنية في سوق العمل، والتوظيف ... وغيرها، تمثلت في صعوبة بالغة في مقارنة الأداء بين البرامج والتخصصات والمستويات التعليمية والمؤهلات المكتسبة، أو رصد التطور الحاصل باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية، لذلك كان من الضروري لفهم مدخلات النظم التعليمية وعملياتها ونتائجها وتفسيرها بشكل صحيح من منظور شامل أن تكون البيانات والمسمّيات معياريّة، وقابلة للمقارنة.

لذا جاء التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية ليشكّل إطاراً معيارياً، ومرجعياً موحداً؛ لتخطيط البرامج والمستويات التعليمية والمؤهلات المكتسبة منها، وتعتمد عليه المؤسسات التعليمية والتدريبية عند تخطيط برامجها ومستوياتها التعليمية، ومؤهلاتها، وتطويرها، وتقويمها، إضافة إلى أن جهات التوظيف تسترشد به في تحقيق الربط بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق سمات ومواصفات مشتركة توفّر موثوقية متبادلة، وتتيح للخرّيجين فرصًا واسعة للتوظيف والمنافسة على مستوى أسواق العمل الوطنية والإقليمية والدولية.

كما يقوم هذا التصنيف بوضع نظام موحد للمستويات التعليمية التي يتدرج فيها الطالب في المملكة منذ بداية رحلته التعليمية، وهذا النظام سوف يساعد المؤسسات في القطاعين العام والخاص على إخضاع الدارسين لتصنيف محدد وفق مستواهم التأهيلي، بالإضافة إلى مساعدة الطالب على تخطيط حياته التعليمية والمهنية.

الإطار القانوني للتصنيف

استند بناء هذا التصنيف على قرار مجلس الوزراء رقم (701) وتاريخ (1440/12/26 هـ) القاضي باعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11,13) المحدّث، وجداول ربط المطابقة الملحقة به، كما تضمّن القرار تشكيل فريق فني في وزارة التعليم يشارك فيه ممثلون من: (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للإحصاء، هيئة تقويم التعليم والتدريب، الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، الهيئة السعودية للمهندسين، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الهيئة السعودية للمحامين، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أمانة مجلس الخدمة العسكرية، مركز المعلومات الوطني) بهدف استحداث تصنيف سعودي موحد للمستويات والتخصصات التعليمية على أن يشمل أوصافاً لتلك التخصصات.

استخدامات التصنيف والجهات المستفيدة منه

تم بناء هذا التصنيف من أجل تسهيل استخدامه في مجالات عديدة، وهي:

تخطيط التعليم وتطويره

يسعى هذا التصنيف إلى بناء لغة مشتركة حول توصيف المستويات والتخصصات التعليمية، وتصنيفها وفق معايير محددة؛ حتى يسهّل على المسؤولين عن التخطيط والتطوير في المؤسسات التعليمية المختلفة في قطاع التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية التواصل حولها، والتخطيط لها، وإيجاد فرص للتطوير والتحسين فيها، كما سيسهم التصنيف في:

- تسهيل عملية التحويل بين المؤسسات التعليمية
- تسهيل المقارنة المرجعية بين الجامعات والمؤسسات التعليمية
- تسهيل عملية تصميم البرامج التعليمية المواءمة لسوق العمل

التخطيط التعليمي والمهني للدارسين

يعد التصنيف أداة فعالة للدراسين، ودليلاً إجرائيا يساعدهم على تخطيط مستقبلهم التعليمي والمهني، حيث وضوح الفرص والتخصصات والمستويات التعليمية التي سيمر الدارسون بها، مما يساعدهم على تحديد المسار والمستوى المناسب لهم، والتخطيط له بطريقة صحيحة، وهذا ما يحقق أحد أهداف رؤية المملكة 2030.

التوظيف وتطوير سوق العمل

يساهم التصنيف بوصفه وسيلة فعالة تهدف إلى تخطيط وتطوير سوق العمل، والوفاء باحتياجاته، وتنظيم عمليات التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، وتحقيق مبادئ العدالة والشفافية فيها، وتتبع الخريجين من التخصصات المختلفة في سوق العمل، وتحديد التخصصات المتكدسة، أو تلك التي يتزايد عليها الطلب عبر وضع خريطة واضحة للفرص التعليمية والوظيفية، والربط بينها، كما يسعى هذا التصنيف إلى إيجاد لغة مشتركة ومتفق عليها بين القطاعات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص حول التخصصات التعليمية المختلفة، حيث يوضح طبيعة التخصص، والتخصصات المشابهة له، وأهم المقررات التي يتم تدريسها فيه، مما سيمكّن العاملين في القطاع الخاص من الاستفادة من القيمة التي سيجلبها خريجي التخصصات المختلفة. فعلى سبيل المثال يجهل كثير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص تخصص (بحوث العمليات) رغم أن خريجيه يقدمون قيمة عالية في مجال حل المشكلات المعقدة التي تواجهها المؤسسات، وتحسين عمليات اتخاذ القرار فيها على كل المستويات. في هذا التصنيف سيكون بمقدور القائمين على مؤسسات القطاع الخاص الاطلاع على هذا التخصص وغيره، ومعرفة كيف يمكن أن يضيف قيمة لمؤسساتهم.

من جهة أخرى، يشكّل التصنيف خطوة أساسية من أجل الربط بين المهن، والتخصصات، والمستويات التعليمية، ومع جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تطوير منظومة إحصاءات سوق العمل، سيكون بمقدورنا تحديد طبيعة المهن الأكثر طلباً ، أو الأقل طلباً ، والمستوى التعليمي المطلوب لكل مهنة، وبالتالي ستقوم المؤسسات التعليمية بالاستفادة منها في تخطيط برامجها التعليمية. هذا التصنيف سيكون لغة الحوار والتفاهم بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية لتحقيق أقصى توظيف للموارد البشرية وتحقيق أهداف التنمية المرجوة.

إحصاءات التعليم

تتوافق مستويات هذا التصنيف ومجالاته والمؤهلات المكتسبة مع معايير التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED-F) (2013) و (ISCED-P) (2011)، وبالتالي يمكن للجهات المسؤولة عن الإحصاء – على المستوى المحلي والعالمي – الاعتماد عليه في جمع البيانات والإحصاءات، وعمل المقارنات على المستوى الدولي، باعتباره اداة رئيسة لتطوير الإحصاءات التعليمية من خلال:

- رفع جودة الإحصاءات بما تضمنه التصنيف من توحيد المفاهيم الخاصة بالتخصصات والمستويات التعليمية
- تقليل تباين الإحصاءات المُقدمة من المؤسسات التعليمية
- تسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الجهات نظراً لتقليل الحاجة إلى جداول المقابلة

نطاق التصنيف وحدوده

تم تصميم هذا التصنيف – بصورة رئيسة – لوصف وتبويب تخصصات التعليم، ومجالاته، ومستوياته التي تتاح للفرد خلال أي فترة من حياته، ويغطي طائفة متنوعة من برامج التعليم المخططة في السياق الوطني على مستويات التعليم: الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، والتعليم بعد الثانوي غير العالي،والتعليم العالي، وبرامج التدريب المختلفة، وبرامج محو الأمّية وتعليم الكبار والتعليم المستمر، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الفني والمهني، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، طالما حصل على مؤهل تعليمي معترف به من السلطات المعنية.

يتضمن التصنيف جميع أنماط التعليم (النظامي وغير النظامي) طالما يتم منح الأفراد المشاركين شهادة/وثيقة مُصدقة مُعترف بها، ومعتمدة من الجهات الرسمية المعنية بالمملكة و تحقق معايير الحد الأدنى للالتحاق بالبرنامج، وإتمامه بنجاح كاف كما هو محدد في معايير التصنيف بالدليل.

المفاهيم والتعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية – أينما وردت في هذا التصنيف – المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.

التعليم العام:

برامج التعليم التي صُمّمت لتطوير المعارف العامة للمتعلمين، ومهاراتهم، وكفاءاتهم، وإلمامهم بالقراءة، والكتابة، والمهارات الحسابية، والتي تُعِدُّ الطلاب عادة نحو برامج تعليمية أكثر تقدمًا على المستوى نفسه، أو على مستوى أعلى؛ لإرساء أسس التعلُم مدى الحياة، وتستند برامج التعليم العام في العادة إلى تعليم على مستوى المدرسة، ويشتمل على البرامج التعليمية المصمّمة لإعداد الطلاب إلى الدخول للتعليم المهني، ولكن لا تُعِدُّ الطلاب للعمل في مهنة، أو عمل محدد، كما أنها لا تؤدي مباشرة إلى الحصول على مؤهل مناسب لسوق العمل.

التعليم المهني:

تعليم مُصمم كي يكتسب المتعلمون المعارف، والمهارات، والكفاءات ذات الصلة بمهنة، أو صنعة محددة، أو مجموعة من المهن أو الأعمال، ويمكن للتعليم المهني أن يشتمل على عناصر مستندة على العمل مثل: التلمذة المهنية، ويؤدي إتمام هذه البرامج بنجاح إلى اكتساب مؤهلات مهنية متصلة بسوق العمل، ومعترف بها كتوجه مهني من قبل الجهات الحكومية المختصة، أو سوق العمل.

التعليم النظامي:

تعليم مؤسسي مقصود ومقرر عبر المؤسسات العامة، والهيئات الخاصة المعترف بها، والتي تشكل في مجملها النظام التعليمي النظامي للدولة، ويتم الاعتراف بالبرامج التعليمية النظامية بهذه الصفة من قبل السلطات التعليمية الوطنية المختصة، أو ما يعادلها.

التعليم غير النظامي:

تعليم مؤسسي مقصود ومخطط من قبل الجهة التي تقدم التعليم، ويشكل إضافة، أو بديلا مكملا للتعليم النظامي ضمن عملية تعلُم الأفراد مدى الحياة، ويستهدف تأمين حق الحصول على التعليم للجميع، ويُقدم إلى أناسٍ من جميع الأعمار، ولكنه لا يطبق بالضرورة بنية نظام تعليمي متواصل، ويمكن أن يكون قصير المدة ، وضعيف الكثافة، ويكون على شكل دورات دراسية قصيرة، وورش عمل، أو حلقات دراسية، ويؤدي في الغالب إلى مؤهلات غير معترف بها كمؤهلات نظامية من قبل السلطات التعليمية الوطنية المعنية، ويغطي برامج تساهم في توفير التعليم للتلاميذ خارج المدرسة، ويتناول برامج مهارات حياتية، ومهارات عمل، وبرامج للتنمية الاجتماعية، أو الثقافية.

التدريب:

تعليم مصمم لتحقيق أهداف تعلُم محددة خاصة في مجال التعليم الفني والمهني، وتعريف التعليم في التصنيف ينطوي على التدريب.

المؤهل:

الموافقة الرسمية على الإتمام الناجح لبرنامج تعليمي، أو مرحلة من برنامج من قبل السلطات الوطنية المعنية، ويتم منحها عقب إتمام أهداف التعلم للبرنامج.

الدرجة الأولى:

درجة ممنوحة عند الإتمام الناجح لبرنامج تعليمي على مستوى (ISCED6) أو (ISCED7)، ولا تتطلب إتمامًا ناجحًا مسبقًا لأي درجة على مستوى (ISCED6) للدخول إلى البرنامج التعليمي المعني.

الدرجة الثانية أو الإضافية:

درجة تمنح عند الإتمام الناجح لبرنامج من مستوى (ISCED6) أو (ISCED7) والذي يتطلب إتمامًا ناجحًا مسبقًا لبرنامج على مستوى (ISCED6) أو (ISCED7) للدخول إلى البرنامج التعليمي المعني.

المدة التراكمية:

إجمالي الفترة النظرية لسلسلة من البرامج التعليمية، وحسب تصنيف (ISCED) فإن المدة التراكمية منذ بداية مستوى (ISCED1) ، أو مستوى (ISCED3) ، أو منذ بداية التعليم العالي، تكون في الغالب ضرورية لغرض تصنيف البرنامج التعليمي.

مدة الدراسة النظرية:

الزمن معبّرًا عنه بسنوات أكاديمية/وحدات دراسية/ ساعات، الذي يستغرقها تدريس برنامج تعليمي، مع افتراض مشاركة منتظمة، وعلى أساس دوام كامل.

مدة الدراسة الدنيا:

مدة الدراسة النظرية الدنيا لبرنامج تعليمي؛ بهدف تصنيف البرنامج على أحد مستويات التصنيف، أو لتحديد الإتمام لأحد المستويات.

عدد الساعات المعتمدة:

مقدار الوقت اللازم لإنجاز مخرجات التعلم المستهدفة، و/أو إكمال متطلبات النجاح في البرنامج للحصول على المؤهل (الساعة المعتمدة لا تقل عن ٥٠ دقيقة).

البرنامج التعليمي:

مجموعة متسقة أو متتالية من خبرات وأنشطة التعليم المصممة والمنظّمة؛ لتحقيق نواتج تعلّم مقررة مسبقًا، أو لإتمام مجموعة محددة من المهام التعليمية الممتدة لفترة زمنية مستدامة.

مستويات التعليم:

ترتيب برامج التعليم والمؤهلات المكتسبة حسب تدرج خبرات التعلُّم، وكذلك حسب المعارف والمهارات التي تم تصميم البرنامج لنقلها، ويعكس كل مستوى درجة التعقيد والتخصص في محتويات البرامج التعليمية من درجة تأسيسية عامة إلى درجة معقّدة تخصصية، تبدأ من مستوى الدخول رقم (0) تصاعدياً إلى مستوى الدكتوراه رقم (8) وتغطي المستويات قطاعات التعليم العام، والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي المدني والعسكري.

تعليم الطفولة المبكرة (الدخول): المستوى رقم (0)

برامج توفّر أنشطة تعليم وتعلّم شمولية؛ لتعزيز إنماء مبكر للأطفال معرفيًا وجسديًا واجتماعيًا وعاطفيًا، وتعريف صغار الأطفال على التعليم المنظم خارج إطار البيئة العائلية من أجل تنمية بعض المهارات اللازمة استعدادًا للتعليم والتعلم، وإعداد الأطفال لدخول التعليم الابتدائي.

التعليم الابتدائي: المستوى رقم (1)

برامج توفّر أنشطة تعليم وتعلّم مصممة عادة لتزويد الطلاب بمهارات التعلم الأساسية في مجالات القراءة والكتابة والحساب؛ لإنشاء أساس متين للتعلّم والفهم الصحيح للمجالات الأساسية للمعرفة، وتنمية الشخصية، والإعداد للمرحلة المتوسطة، ويركز على التعلّم وفق مستوى محدود من التعقيد مع قدر قليل من التخصص إن وجد.

التعليم المتوسط: المستوى رقم (2)

البرامج على هذا المستوى يتم تصميمها على أساس نواتج التعلم لمستوى التعليم الابتدائي مستوى (1)، وتستهدف إرساء الأساس للتعلّم والتنمية البشرية مدى الحياة، اللذين تستند إليهما النظم التعليمية لتوفير المزيد من فرص التعليم، ويجري في العادة تركيز البرامج في نطاق هذا المستوى حول منهج أكثر توجها نحو المواد الدراسية، مع إدخال مفاهيم نظرية عبر مجموعة واسعة من المواد الدراسية.

التعليم الثانوي: المستوى رقم (3)

برامج تستهدف إتمام التعليم الثانوي استعدادًا للتعليم العالي، أو تزويد الطلاب بالمهارات المتصلة بالعمل، أو كليهما، وتوفر البرامج للطلاب على هذا المستوى تعليمًا أكثر تنوعًا وتخصصًا وتعمقًا، وتشمل نطاقًا أوسع من الخيارات والمسارات المتاحة.

التعليم ما بعد الثانوي غير العالي (الدبلوم المشارك): المستوى رقم (4)

برامج تستهدف بشكل رئيس تأهيل الطلاب لسوق العمل والتعليم العالي، وهو موجّه للطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي، ولكنهم يرغبون في زيادة فرصهم إما لدخول سوق العمل، أو الالتحاق بالتعليم العالي، ويهدف هذا المستوى إلى بلوغ تعلُّم دون المستوى العالي مع درجة من التعقيد أقل من الذي يتميز به التعليم العالي.

التعليم العالي: مستويات (5-8)

برامج توفّر أنشطة تعلّم في مجالات متخصصة من التعليم، وتستهدف إنجاز تعلُّم على مستوى أعلى من التعقيد والتخصص، ويشمل التعليم العالي ما يُعرف بالتعليم الأكاديمي، ولكنه يشمل أيضًا برامجًا للتعليم الفني المتقدم، ويعتمد تصميم البرامج على هذا المستوى من التعليم على نتائج التعليم الثانوي.

إتمام المستوى:

يعني إتمام البرنامج التعليمي بنجاح كاف لإتمام هذا المستوى، ويعدّ إتمام برنامج تعليمي بنجاح على مستوى ما من مستويات التصنيف إتماماً لذلك المستوى في حال كان البرنامج يفي بمعياري المحتوى والمدة الدنيا للمستوى المعني.

الوصول للمستوى الأعلى (النفاذ):

تصنيف البرامج التي تكفي لإتمام المستوى بنجاح معترف به كاف لإتمام المستوى إلى برامج تتيح نفاذا مباشرا إلى مستوى أعلى من مستويات التصنيف، وبرامج لا تتيح النفاذ.

التخصص:

سلسلة من أنشطة التعليم، أو الاتصالات المصمّمة والمنظمة؛ لتحقيق أهداف التعلّم المقررة مسبقاً في مجال تخصصي معين، وينتهي بالحصول على مؤهل محدد ومعترف به.

الطالب / الطالبة:

الفرد المسجل فعلياً في برنامج تعليمي، أو جزء منه.

التخصصات المشمولة:

تخصصات قائمة بذاتها ولكنها تتشابه في معظم المقررات التي تقدمها مع المقررات التي يقدمها التخصص الرئيس.

منهج التصنيف

اعتمدت خطة عمل التصنيف آليات وأدوات المنهج التحليلي المبنية على أسلوب تحليل المحتوى لكافة المستويات والتخصصات التعليمية الوطنية التي تم رصدها وتجميعها من كافة قطاعات التعليم والتدريب بالمملكة، وهي من الأدوات الكمية للمنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تبنيها وإعداد خطة عمل الفريق الفني المكلف على أساسها، ولقد روعي أن تعمل الخطة الموضوعة لبناء التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية بأدواتها التحليلية المختلفة على إيجاد نوع من التوازن بين ناحيتين هامتين، هما:

- مسميات التخصصات التعليمية التي تقدمها كافة قطاعات التعليم والتدريب بالمملكة المدني منها والعسكري.
- مسميات التخصصات التعليمية لدى أنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤهلات، والبرامج التدريبية الكفيلة بتوفير تلك التخصصات.

آلية التحديث المستقبلية للمستويات والتخصصات التعليمية

يتم تحديث التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية، وصيانته بصفة دورية مخططة من خلال التنسيق والتواصل بين وزارة التعليم والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة المشاركة في التصنيف؛ لضمان اتساق تحديثات التصنيف المستقبلية مع متطلبات تلك الجهات بما يحقق أهداف التصنيف والغرض منه، وفي ضوء ذلك تتحدد آلية التحديث المستقبلية المقترحة للتصنيف في الآتي:

- تكوين وحدة/ لجنة دائمة من أجل القيام بتحديث التصنيف تجمع في عضويتها الخبراء من الجهات ذات العلاقة.
- تستقبل اللجنة الطلبات من الجامعات والوزارات المعنية؛ لتصنيف التخصصات المستحدثة غير الواردة في التصنيف السعودي الموحد للمستويات، والتخصصات التعليمية عبر نموذج مخصص يرفق به الخطة الدراسية، وتوصيف المحتوى الدراسي للمقررات الخاصة بالتخصص المطلوب تصنيفه.
- يتم تصنيف التخصص وإدراجه في المجال المناسب ضمن هيكلية التصنيف المعتمدة، في ضوء معايير تصنيف المستويات والتخصصات التعليمية المنصوص عليها في وثيقة التصنيف (راجع ص28–63، ص74–76).
- بعد الانتهاء من تصنيف التخصص الجديد وتسكينه ضمن هيكلية التصنيف المعتمدة في مجاله المناسب، سيتم ترميزه آلياً من خلال نظام الترميز المعتمد.

الجهات المشاركة في التصنيف:

تتولى وزارة التعليم الإشراف الكامل على هذا التصنيف ونشره وتحديثه، وقد تم دعوة الجهات الحكومية، وشبه الحكومية، والهيئات المهنية ذات العلاقة للمشاركة في بناء التصنيف، وتحديثه بشكل دائم ومستمر في المستقبل، والإدلاء بالرأي العلمي عند الحاجة إلى ذلك حسب ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (701) وتاريخ (1440/12/26 هـ). وتمثلت هذه الجهات في:

- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- الهيئة العامة للإحصاء
- هيئة تقويم التعليم والتدريب
- الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
- الهيئة السعودية للمهندسين
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
- أمانة مجلس الخدمة العسكرية
- مركز المعلومات الوطني